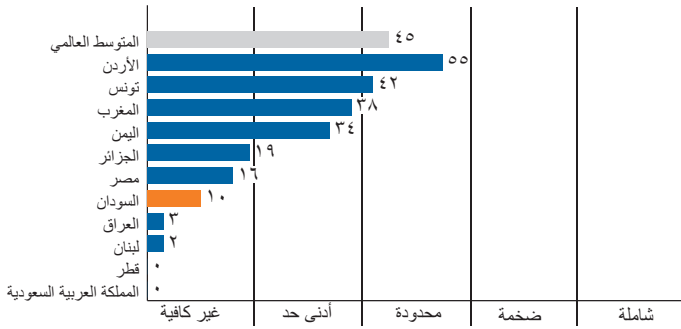


مسح الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٥: السودان

الإشراف على الموازنة	المشاركة العامة	الشفافية (مؤشر الموازنة المفتوحة)
<p>١٧</p> <p>١٠٠/</p> <p>من خلال جهاز الرقابة الإشراف على الموازنة من خلال جهاز الرقابة العليا في السودان ضعيف.</p>	<p>٢٤</p> <p>١٠٠/</p> <p>من جانب السلطة التشريعية الإشراف على الموازنة من خلال السلطة التشريعية في السودان ضعيف.</p>	<p>١٠٠/</p> <p>توفر حكومة السودان للامة معلومات موازنة نادرة.</p>

الشفافية (مؤشر الموازنة المفتوحة)

المقارنة الإقليمية

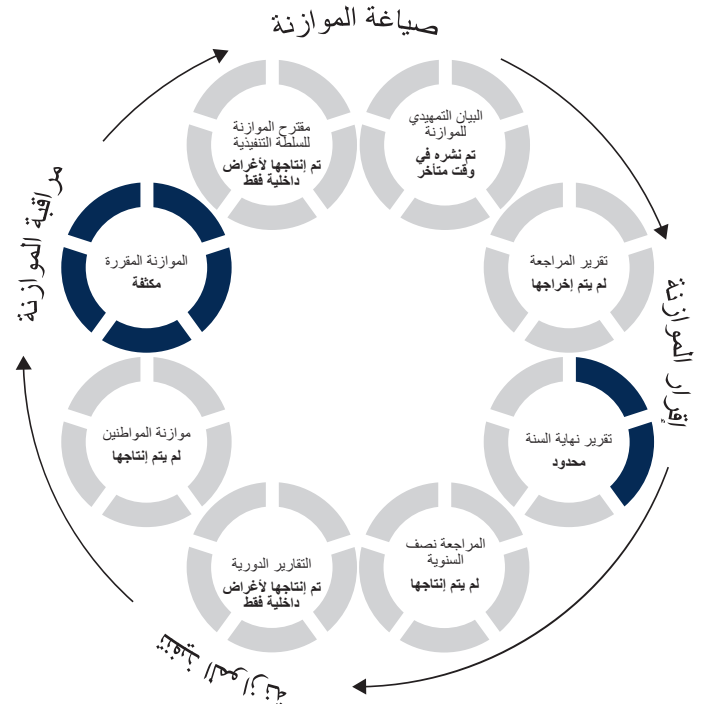


اعتمادًا على المعايير المقبولة على الصعيد العالمي والتي تم تطويرها من خلال المنظمات متعددة الأطراف، يستخدم مسح الموازنة المفتوحة ١٠٩ مؤشرات لقياس شفافية الموازنة. ويتم استخدام تلك المؤشرات لتقييم ما إذا كانت الحكومة المركزية تتيح للامة ثمانية وثائق موازنة رئيسية في الوقت المناسب، وما إذا كانت البيانات التي ترد في هذه الوثائق شاملة ومفيدة.

ويتم إعطاء كل دولة نتيجة محددة من ١٠٠ تقرر تصنيفها في مؤشر الموازنة المفتوحة - وهو المقياس الوحيد في العالم الذي يتميز بالاستقلالية والنسبية لشفافية الموازنة.

فائدة معلومات الموازنة في دورة الموازنة

نتيجة السودان التي قيمتها ١٠ من ١٠٠ أقل بشكل كبير من المتوسط العالمي للنتيجة وهو ٤٥.



ملاحظة: يتم استخدام الفئات التالية لتقديم تقرير بفائدة كل وثيقة:

لم يتم إخراجها، أو تم نشرها في وقت متأخر، أو لأغراض داخلية، أو غير كافية، أو أدنى حد، أو محدودة، أو ضخمة، أو شاملة.

الشفافية (مؤشر الموازنة المفتوحة)

منذ عام ٢٠١٠، قللت حكومة السودان درجة إتاحة معلومات الموازنة من خلال:

■ إنتاج تقرير المراجعة للاستخدام الداخلي فقط.

وبالإضافة إلى ذلك، فشلت حكومة السودان في تحقيق تقدم بالطرق التالية:

■ عدم إتاحة مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية والتقارير الدورية للعام.

■ عدم إتاحة البيان التمهيدي للموازنة للعام في الوقت المناسب.

■ عدم إنتاج موازنة المواطنين والمراجعة نصف السنوية.

توفر وثائق الموازنة بمرور الوقت

الوثيقة	٢٠١٥
البيان التمهيدي للموازنة	●
مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية	●
الموازنة المقررة	●
موازنة المواطنين	●
التقارير السنوية	●
المراجعة نصف السنوية	●
تقرير نهاية العام	●
تقرير المراجعة	●

● لم يتم إخراجها/نشرها في وقت متأخر ● تم إخراجها لأغراض داخلية فقط ● تم نشره

نتيجة السودان التي قيمتها ١٠ في مؤشر الموازنة المفتوحة تشبه إلى حد كبير نتائجها في ٢٠١٠.

مشاركة العامة

عناصر مشاركة العامة

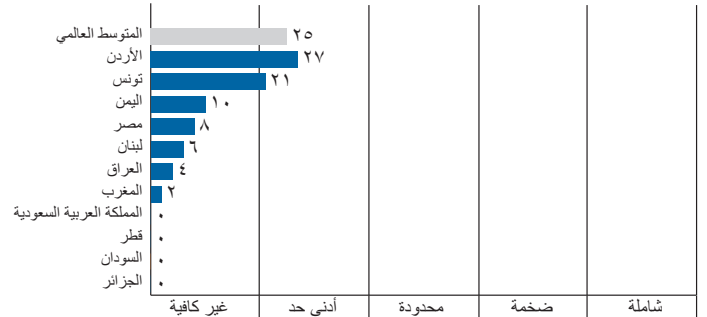


تشير نتيجة السودان التي قيمتها ٠ من ١٠٠ إلى أنه لا يتم توفير أي فرص للعام للمشاركة في عملية الموازنة.

تقترح الأدلة أن تكون الشفافية بمفردها لتحسين الإدارة، وأن مشاركة العامة في الموازنات يمكن أن يزيد النتائج الإيجابية المقترنة بزيادة شفافية الموازنة.

لقياس مشاركة العامة، يستخدم مسح الموازنة المفتوحة لتقييم الدرجة التي توفر بها الحكومة الفرص للعام للمشاركة في عمليات الموازنة. ويجب توفير مثل هذه الفرص في كافة مراحل دورة الموازنة من قبل السلطة التنفيذية والهيئة التشريعية وجهاز الرقابة الأعلى.

المقارنة الإقليمية



الإشراف على الموازنة

يفحص مسح الموازنة المفتوحة مدى قدرة السلطات التشريعية وجهاز الرقابة الأعلى على توفير إشراف فعال على الموازنة. وتلعب هذه الأجهزة دورًا هامًا – غالبًا ما يكون هذا الدور منصوبًا عليه في الدساتير – في التخطيط للموازنات والإشراف على تنفيذها.

الإشراف من خلال جهاز الرقابة العليا



يوفر جهاز الرقابة العليا إشرافًا محدودًا على الموازنة.

وبموجب القانون، فإنه يمتلك حرية كبيرة لتنفيذ عمليات المراجعة وفقًا لما يراه مناسبًا. ومع ذلك، يمكن إقالة رئيس جهاز الرقابة الأعلى بدون الحصول على موافقة من السلطة التنفيذية أو القضاء، مما يؤدي إلى تقويض استقلالية هذا الجهاز. وفي النهاية، يتم توفير موارد غير كافية لجهاز الرقابة الأعلى لتنفيذ مهمته، كما أنه لا يمتلك نظامًا مطبقًا لضمان الجودة.

الإشراف من خلال السلطة التشريعية



توفر السلطة التشريعية إشرافًا محدودًا أثناء مرحلة التخطيط لدورة الموازنة ولا توفر أي إشراف أثناء مرحلة تنفيذ دورة الموازنة.

لا تتلقى السلطة التشريعية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية قبل ثلاثة أشهر على الأقل قبل بداية عام الموازنة. لا تتلقى السلطة التنفيذية الموافقة المسبقة من السلطة التشريعية قبل تنفيذ موازنة تكميلية. في النهاية، سواء من خلال القانون أو الممارسة، لا تتم استشارة السلطة التشريعية قبل نقل الأموال في الموازنة المقررة، أو إنفاق الإيرادات غير المتوقعة، أو إنفاق أموال الطوارئ التي لم يتم تحديدها في الموازنة المقررة.

التوصيات

تحسين المراقبة

- يجب أن تضع السودان الإجراءات التالية ضمن أولوياتها من أجل تقوية الإشراف على الموازنة:
 - التحقق من توفير مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية قبل ثلاثة أشهر على الأقل قبل بداية عام الموازنة.
 - التحقق من أن السلطة التنفيذية تتلقى الموافقة المسبقة من السلطة التشريعية قبل تنفيذ موازنة تكميلية.
 - فرض ضرورة الحصول على موافقة السلطة التشريعية أو القضائية من أجل إقالة رئيس جهاز الرقابة الأعلى.

تحسين الشفافية

- يجب أن تضع السودان الإجراءات التالية ضمن أولوياتها من أجل تحسين شفافية الموازنة:
 - نشر مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية والتقارير الدورية وتقرير المراجعة.
 - نشر البيان التمهيدي للموازنة في الوقت المناسب.
 - إنتاج ونشر موازنة مواطنين والمراجعة نصف السنوية.

تحسين المشاركة

- يجب أن تضع السودان الإجراءات التالية ضمن أولوياتها من أجل تحسين المشاركة في الموازنة:
 - إنشاء آليات فعالة وذات مصداقية (أي، جلسات استماع للعامة، وعمليات مسح، ومجموعات تركيز) من أجل الحصول على مجموعة من وجهات نظر العامة حول الأمور المتعلقة بالموازنة.
 - عقد جلسات استماع تشريعية حول موازنات وزارات وإدارات ووكالات بعينها يتم من خلالها سماع الشهادات من العامة.
 - وضع آليات رسمية للعامة لمساعدة جهاز الرقابة الأعلى على وضع برنامجه والمشاركة في عمليات تقصي الحقائق المتعلقة بالمراجعات.

المنهجية

ورغم الجهود المتكررة، لم تكن شراكة الموازنة الدولية قادرة على الحصول على تعليقات حول مسودة نتائج استبيان الموازنة المفتوحة من حكومة السودان.

تم تنفيذ البحث المرتبط بإكمال مسح الموازنة المفتوحة لهذه الدولة من خلال:

نهى محمد

المركز الإقليمي للتدريب وتنمية المجتمع المحلي (RCDCS)

الخرطوم – منطقة العمارات،

شارع رقم ٥١،

الميدان ١٢ المنزل

السودان

البريد الإلكتروني mohnuh@yahoo.com

المزيد من المعلومات

قم بزيارة الموقع www.openbudgetsurvey.org للحصول على المزيد من المعلومات،

بما في ذلك:

- مسح الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٥: التقرير العالمي
- مجموعات البيانات الفردية لكل دولة من الدول التي عددها ١٠٢ دولة خضعت للمسح.
- ملاحظة فنية حول إمكانية مقارنة مؤشر الموازنة المفتوحة مع مرور الوقت.

يستخدم مسح الموازنة المفتوحة المعايير المقبولة دولياً التي تم تطويرها من خلال منظمات متعددة الأطراف، مثل صندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والمنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا (INTOSAI). وهي عبارة عن أداة بحثية معتمدة على الحقائق تهدف إلى تقييم ما يحدث في الممارسة العملية من خلال الظواهر التي يمكن ملاحظتها بسهولة. استغرقت عملية البحث الكاملة تقريباً ١٨ شهراً في الفترة ما بين مارس ٢٠١٤ وحتى سبتمبر ٢٠١٥ واشترك فيها قرابة ٣٠٠ خبير من ١٠٢ دولة. وقد تمت مراجعة المسح إلى حد ما عن إصدار ٢٠١٢ من أجل عكس التطورات الظاهرة في الممارسات الجيدة المقبولة وتقوية الأسئلة الفردية. ويمكن الاطلاع على مناقشات كاملة حول هذه التغييرات في ملاحظة فنية حول إمكانية مقارنة مؤشر الموازنة المفتوحة مع مرور الوقت (انظر أدناه).

وغالباً ما يتم دعم الردود على المسح من خلال الاستشهادات والتعليقات. ويمكن أن يشتمل ذلك على الإشارة إلى وثيقة عامة، أو ذكر تصريح أحد المسؤولين في الحكومة، أو ذكر تعليقات من مقابلة وجهًا لوجه مع مسؤول حكومي أو مع طرف آخر يمتلك المعرفة.

ويتم تجميع المسح من استبيان يتم إكماله لكل دولة من خلال خبراء موازنة مستقلين لا تربطهم أي صلة بالحكومة القومية. وبعد ذلك، تتم مراجعة الاستبيان الخاص بكل دولة من الدول بشكل مستقل من خلال خبير مجهول الهوية لا تربطه كذلك أي صلة بالحكومة. وعلاوة على ذلك، تقوم شراكة الموازنة الدولية بتوجيه الدعوة إلى الحكومات للتعليق على نتائج مسودة المسح والنظر في هذه التعليقات قبل الخلوص إلى النتيجة النهائية للمسح.